توقعات سلبية من الشركات للعام المقبل.. وتجّار التجزئة يواجهون تحديات إضافية

النمو الصفري للاقتصاد البريطاني يقوّض تعهدات ستارمر بالانتعاش

سجل الاقتصاد البريطاني نمواً صفرياً بين يوليو (تموز)، وسبتمبر (أيلول) الماضيين، ومن المتوقع أن يظل راكداً، خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٤، مما يقوض بشكل كبير وعد رئيس الوزراء كر ستارمر بإعادة تشغيل النمو الاقتصادي في البلاد.

وفي تعديل غير متوقع، ومع تصاعد الضغوط على حزب العمال بشأن أدائه الاقتصادي منذ توليه السلطة في يوليو، أظهرت الأرقام الصادرة عن مكتب الإحصاء الوطني أن النمو في الربع الثالث جرى تعديله إلى صفر في المائة، وهو أقل من التقدير الأولي الذي كان يبلغ ٠/١ في المائة، والذي جرى إجراؤه الشهر الماضي. كما جرى تعديل النمو، خلال الربع الثاني، من ٠/٥ في المائة إلى ٠/٤ في المائة، وفق صحيفة «الغارديان».

وأوضحت ليز ماكوين، مديرة الإحصاءات الاقتصادية في مكتب الإحصاء الوطني، أن «الاقتصاد كان أضعف، في الربعين الثاني والثالث من هذا العام، مما اقترحت تقديراتنا الأولية، حيث شهدت القطاعات مثل المطاعم والشركات القانونية والإعلان أداء أقل جودة بشكل خاص». وأضافت: أن نسبة الادخار الأسري انخفضت قليلاً في الفترة الأخيرة، رغم أنها لا تزال مرتفعة نسبياً، مقارنة بالمعايير التاريخية، في حين لم يظهر الدخل المتاح الحقيقي للأسرة أي نمو يذكر. وتظهر الصورة الاقتصادية الأخيرة أن المملكة المتحدة في طريقها لتسجيل ربعين متتاليين من النشاط الاقتصادي الثابت، وهو ما يشير إلى ركود محتمل. يأتي هذا التراجع في أعقاب تدهور ثقة الشركات والمستهلكين، وسط تصريحات قاتمة من الحكومة الجديدة، بالإضافة إلى التحذيرات من زيادات ضريبية متوقعة في موازنة الخريف.

وحذّر بنك إنجلترا، الأسبوع الماضي، من أن النمو في المملكة المتحدة سيظل راكداً، في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام. ورغم أن هذا لا يعد ركوداً بالمعنى الفني - حيث يُعرف الركود بربعين من النمو السلبي - فإن هذه الصورة الاقتصادية تمثل ضربة إضافية للحكومة التي جعلت إحياء النمو الاقتصادي على رأس أولوياتها.

تحدٍّ هائل

من جهتها، قالت وزيرة الخزانة راشيل ريفز: إن «التحدي الذي نواجهه في إصلاح اقتصادنا وتمويل ماليتنا العامة بشكل صحيح بعد ١٥ عاماً من الإهمال هو تحدٍّ هائل؛ لكن ذلك لا يفعل سوى تعزيز عزيمتنا لتقديم خدماتنا للعمال. وسوف تسهم الموازنة وخطتنا للتغيير في تحقيق نمو مستدام وطويل الأجل، وضخ مزيد من المال في جيوب الناس، من خلال زيادة الاستثمار والإصلاح المستمر».

في سياق مُواز، تتوقع الشركات البريطانية انخفاضاً حاداً في نشاط الأعمال، خلال العام المقبل، مما يعكس صورة اقتصادية أكثر تشاؤماً للمملكة المتحدة في عام ٢٠٢٥. وأشار مسح مؤشر النمو من اتحاد الصناعة البريطانية إلى أن الشركات تستعد لتقليص التوظيف والإنتاج، في الأشهر الثلاثة المقبلة، وفق صحيفة «الغارديان».

وتحاول الشركات التخفيف من أثر قرار راشيل ريفز، في موازنتها التي أعلنت في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، والتي تقضي بجمع ٢٥ مليار جنيه إسترليني (٣١/٤١ مليار دولار)، من خلال زيادة مساهمات التأمين الوطني لأصحاب العمل.

ورغم تأكيد المستشارة ضرورة هذه الأموال لسد «الثقب الأسود» في المالية العامة الذي خلفه أسلافها، فقد اعترفت بأنها قد تؤدي إلى زيادات أقل في الأجور، بينما عَدَّ آخرون أنها قد تضر الوظائف. وأوضح اتحاد الصناعة البريطانية أن زيادة مساهمات التأمين الوطني قد أسهمت في تفاقم «بيئة الطلب الضعيف» بالفعل.

وأظهر استطلاع للرأي شمل ٨٩٩ شركة، بين ٢٥ نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، و١٢ ديسمبر (كانون الأول) الحالي، أن توقعات النمو كانت في أضعف مستوياتها منذ نوفمبر ٢٠٢٢، في أعقاب الفوضى التي تلت فترة ولاية ليز تروس القصيرة رئيسة للوزراء. وقد ساد التشاؤم في معظم القطاعات، حيث توقع قطاع الخدمات انخفاض النشاط، بينما توقع المصنعون تراجعاً حاداً في الناتج، خلال الأشهر الثلاثة حتى مارس (آذار) ٢٠٢٥.

ضربة إضافية في العام الجديد

في سياق متصل، أظهرت بياناتٌ، نشرها اتحاد التجزئة البريطاني، أن تجار التجزئة يواجهون ضربة إضافية في العام الجديد، حيث انخفضت توقعات الإنفاق الاستهلاكي بمقدار ست نقاط، مما أثّر على جميع فئات التجزئة تقريباً. وقالت الرئيسة التنفيذية لاتحاد التجزئة، هيلين ديكينسون، إنه إذا تحققت هذه التوقعات، فقد يواجه تجار التجزئة ضغطاً إضافياً على الإنفاق في العام الجديد، وذلك بالتزامن مع كشفهم عن مبيعاتهم في يناير (كانون الثاني).

وتوّجت هذه التقارير سبعة أيام من البيانات الاقتصادية الصعبة للحكومة، في وقت تحاول فيه تعزيز النمو الاقتصادي. وأشار مسح آخر، نشره اتحاد الصناعة البريطانية، إلى أن إجمالي الطلبات في المصانع انهار في ديسمبر إلى أدنى مستوى منذ ذروة جائحة «كوفيد» في عام ٢٠٢٠.

حذّر المحللون من أن التباطؤ الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع ارتفاع تكاليف الاقتراض، قد يُعرقل المالية العامة للحكومة، ويُجبر ريفز، في النهاية، على زيادة الضرائب

زيادة الضرائب

وحذّر المحللون من أن التباطؤ الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع ارتفاع تكاليف الاقتراض، قد يُعرقل المالية العامة للحكومة، ويُجبر ريفز، في النهاية، على زيادة الضرائب. وفي الوقت نفسه، فإن احتمال اندلاع حرب تجارية مع الولايات المتحدة بعد تنصيب دونالد ترامب في يناير قد يؤثر أيضاً على خطط النمو الحكومية.

في هذا السياق، هدد الرئيس المنتخب بفرض تعريفات جمركية على الصادرات إلى الولايات المتحدة، وهو ما قد يمتد إلى المملكة المتحدة. من جهة أخرى، قال اتحاد الصناعة البريطانية: إن الشركات تتطلع إلى الحكومة لتعزيز الثقة وتقديم حوافز للاستثمار، سواء من خلال إصلاح ضريبة التدريب المهني، أم دعم صحة القوى العاملة عبر زيادة الحوافز الصحية المهنية، أم إصلاح معدلات الأعمال.

وسط توقعات حذرة من «الفيدرالي» بشأن خفض الفائدة

ارتفاع طفيف للذهب بعد تغطية المراكز القصيرة

شهدت أسعار الذهب ارتفاعاً طفيفاً في المعاملات الفورية، خلال تعاملات هزيلة يوم الإثنين، بعدما قام المستثمرون بتغطية مراكزهم القصيرة، بعد أن دفع موقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الحذر بشأن خفض الفائدة في عام ٢٠٢٥ الأسعار إلى أدنى مستوياتها في شهر، الأسبوع الماضي.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية بنسبة ٠/٢ في المائة إلى ٢٦٢٦/٤٧ دولار للأوقية (الأونصة) في الساعة ٠٥:١٠ بتوقيت غرينتش، ليجري تداوله ضمن نطاق ضيق بلغ ١١ دولاراً، بينما تراجعت العقود الآجلة للذهب في الولايات المتحدة بنسبة ٠/١ في المائة إلى ٢٦٤١/٥٠ دولار.

ودفع خفض أسعار الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بمقدار ٢٥ نقطة أساس، في ١٨ ديسمبر (كانون الأول)، إلى جانب تصريحاته المتشائمة بشأن التوقعات الاقتصادية، وتوقعاته بتقليص خفض الفائدة في عام ٢٠٢٥، الذهب إلى أدنى مستوياته منذ ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي.

وأشار أجاي كيديا، مدير «كيديا كومودیتیز» في مومباي، إلى أن «الدخول في فترة العطلات ساعد الذهب في تغطية المراكز القصيرة، التي بدأت يوم الجمعة، إضافة إلى بعض الدعم الفني». كما ارتفع الذهب بفعل ضعف الدولار الأميركي، وانخفاض عوائد سندات الخزانة، حيث أظهرت البيانات الاقتصادية الأميركية تباطؤاً في التضخم.

وأظهرت بيانات، الجمعة، أن التضخم الشهري في الولايات المتحدة تباطأ خلال نوفمبر، وارتفع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة ٠/١ في المائة، الشهر الماضي، بعد زيادة غير معدلة بنسبة ٠/٢ في المائة خلال أكتوبر (تشرين الأول) الماضي.

وأفادت رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرنسيسكو ماري دالي مع إثنين من صناع السياسات في البنك الفيدرالي، بأنهم يشعرون بأن البنك المركزي من المرجح أن يستأنف تخفيضات أسعار الفائدة، العام المقبل؛ لكنهم سيأخذون وقتهم نظراً لانتهاء «مرحلة إعادة المعايرة».

من ناحية أخرى، يفرض ارتفاع أسعار الفائدة ضغوطاً على جاذبية الذهب غير المُدرّ للعائد. وقال مايكل لانغفورد، كبير مسؤولي الاستثمار في «سكوربيون مينيرالز»: «التأثير الكبير التالي هو الرئاسة المقبلة لدونالد ترمب، والمراسيم الرئاسية الأولية التي قد يعلنها، حيث ستكون لها القدرة على إضافة تقلبات إلى السوق، ودفع أسعار الذهب للارتفاع».

في السياق نفسه، خفّض المضاربون على الذهب في بورصة «كومكس» صافي مراكزهم الطويلة بنحو ١٦٢٥١ عقداً إلى ٢٠٣٩٣٧ عقداً، في الأسبوع المنتهي ١٧ ديسمبر، وفقاً للبيانات.

وبالنسبة للمعادن الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية ٠/٦ في المائة إلى ٢٩/٦٩ دولار للأوقية، وصعد البلاتين ٠/٩ في المائة إلى ٩٣٤/٣٨ دولار، في حين استقر البلاديوم عند ٩٢٢/٠٤ دولار.

ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية ٠/٦٪ إلى ٢٩/٦٩ دولار للأوقية، وصعد البلاتين ٠/٩٪ إلى ٩٣٤/٣٨ دولار، في حين استقر البلاديوم عند ٩٢٢/٠٤ دولار

توقعات زيادة المعروض تحدّ من المكاسب

النفط يرتفع.. والخام الأميركي يقترب من ٧٠ دولاراً

ارتفعت أسعار النفط خلال جلسة الإثنين؛ بداية تعاملات الأسبوع، بعد أن أظهرت بيانات أميركية تباطؤ التضخم بأكثر من المتوقع، مما أنعش الآمال في مزيد من تيسير السياسات النقدية؛ لكن توقعات زيادة المعروض العام المقبل حدّت من المكاسب.

وبحلول الساعة ٠٧:٢٩ بتوقيت غرينيتش، ارتفعت العقود الآجلة لـ«خام برنت» ٣٧ سنتاً أو ٠/٥ في المائة إلى ٧٣/٣١ دولار للبرميل، وزادت العقود الآجلة لـ«خام غرب تكساس الوسيط» ٤٠ سنتاً أو ٠/٦ في المائة إلى ٦٩/٨٦ دولار للبرميل.

وقال توني سيكامور، محلل الأسواق في «آي جي»: «الأصول عالية المخاطر، بما في ذلك عقود الأسهم الأميركية الآجلة والنفط الخام، بدأت الأسبوع على أساس أكثر ثباتاً»؛ مضيفاً: إن البيانات التي أظهرت تراجع التضخم ساعدت في تخفيف المخاوف في أعقاب خفض «مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي)» أسعار الفائدة. وتابع: «أعتقد أن إقرار مجلس الشيوخ الأميركي التشريع الهادف إلى إنهاء الإغلاق الحكومي القصير في مطلع الأسبوع كان مفيداً».

وانخفضت أسعار الخامين القياسيين بأكثر من إثنين في المائة الأسبوع الماضي؛ بسبب مخاوف بشأن النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط بعد أن أشار «البنك المركزي الأميركي» إلى توخي الحذر بشأن مزيد من التيسير في السياسة النقدية. كما أشارت أبحاث من «سينوبك»، أكبر شركة لتكرير النفط في آسيا، إلى أن استهلاك النفط في الصين سيبلغ ذروته في ٢٠٢٧؛ الأمر الذي أثر بدوره على الأسعار.

وتراجعت المخاوف بشأن الإمدادات إلى أوروبا بعد تقارير عن إعادة تشغيل خط أنابيب «دروغبا»، الذي ينقل النفط من روسيا وكازاخستان إلى المجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك وألمانيا، بعد توقفه يوم الخميس بسبب مشكلات فنية في محطة ضخ روسية. وقبل التوقف، كان خط الأنابيب ينقل ٣٠٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام.

وحث الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، الجمعة، الاتحاد الأوروبي على زيادة وارداته من النفط والغاز الأميركيين، وإلا فسيواجه التكتل رسوماً جمركية على صادراته.

وارتفع عدد منصات التنقيب العاملة في الولايات المتحدة بمنصة واحدة إلى ٤٨٣ الأسبوع الماضي، وهو أعلى مستوى منذ سبتمبر (أيلول) الماضي، وفقاً لبيانات شركة «بيكر هيوز» يوم الجمعة.

ارتفع عدد منصات التنقيب العاملة في الولايات المتحدة بمنصة واحدة إلى ٤٨٣ الأسبوع الماضي، وهو أعلى مستوى منذ سبتمبر الماضي